

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل

الثانية : يقبض الأب للطفل من نفسه .

الثالثة : يقبض الأب للطفل من نفسه بلا نزاع ولا يحتاج إلى قبول من نفسه على الصحيح من المذهب ويكتفي بقوله وهبته وقبضته له .

وقال القاضي : لا بد في هبة الولد أن يقول قبلته .

وهو مبني على أشتراط القبول على ما تقدم قريبا والمذهب خلافه .

وقال بعض الأصحاب : يكتفي بأحد لفظين إما أن يقول قد قبلته أو قبضته .

وإن وهب ولد غير الأب فقال أكثر الأصحاب : لا بد أن يوكل الواهب من يقبل للصبي ويقبض له ليكون الإيجاب من الولي والقبول والقبض من غيره كما في البيع بخلاف الأب فإنه يجوز أن يوجب ويقبل ويقبض .

قال المصنف وال الصحيح عندي : أن الأب وغيره في هذا سواء .

قال في الفروع : وفي قبض ولد غير الأب من نفسه : روايتا شرائطه وبيعه له من نفسه .

الثالثة : لا يصح قبض الطفل والجنون لنفسه ولا قبوله ووليه يقوم مقامه فيهما .

فإن لم يكن له أب فوصيه فإن لم يكن فالحاكم الأمين أو من يقيمه مقامهم .

ولا يقوم غير هؤلاء الثلاثة مقامهم .

وقال المصنف في المغني : ويحتمل أن يصح القبول والقبض من غيرهم عند عدمهم .

الرابعة : لا يصح من المميز قبض الهبة ولا قبولها على الصحيح من المذهب نص عليه في رواية ابن منصور .

وقال في القواعد الأصولية تبعا للحارثي : هذا أشهر الروايتين وعليه معظم الأصحاب .

وعنه : يصح قبضه وقبوله اختياره المصنف في المغني و الحارثي .

وقال في المغني : ويحتمل أن تتف适用 قبضه على إذن وليه دون القبول وفرق بينهما .

وتقديم في الحجر : هل تصح هبته ؟ .

والسفية كالمميز في ذلك وأولى بالصحة .

والوصية كالهبة في ذلك